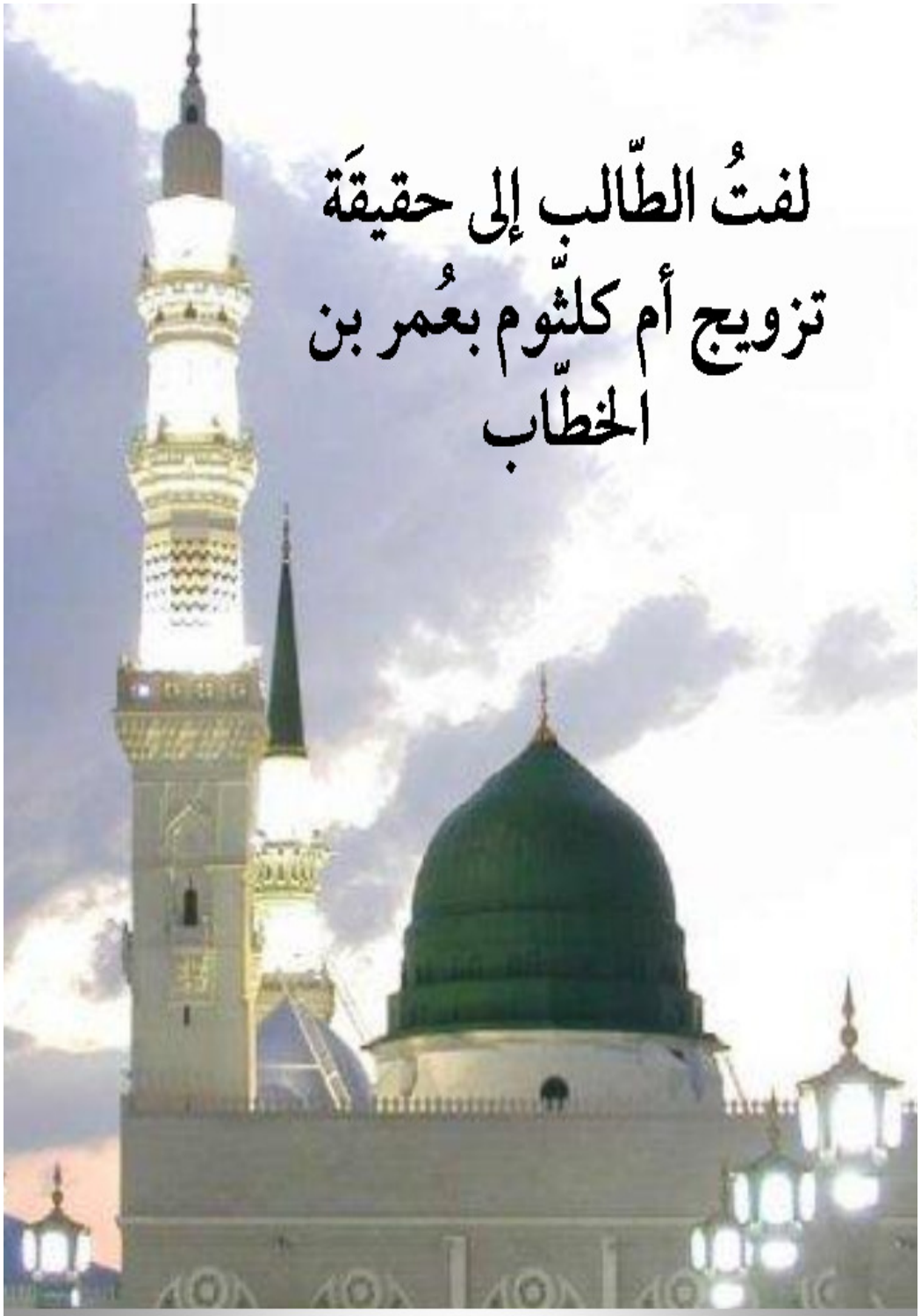

لفتُ الطّالب إلى حقيقَة تزويج أم كلثّوم بعُمر بن الخطّاب

الكَاظم الزّيدي

بسم الله الرّحمن الرّحيم

لفتُ الطّالب إلى حقيقَة تزويج أم كلثّوم بعُمر بن الخطّاب

الحمدُلله ، والصّلاة والسّلام على أشرَف الأنبياء والمُرسلين ، سيّدنا محمّد النّبي الأمين ، وعلى أهل بيته الطّيبين الطّاهرين ، ورضوانُ الله على الصّحابَة المُتّقين ، والتّابعين لهُم بخيرٍ وإحسانٍ إلى يوم الدّين.

وبعَد :

فقَد خصّني بعض طلبَة العِلم ، بسؤالٍ عن زواج عُمر بن الخطّاب بأمّ كلثوم بنت أمير المُؤمنين (ع) ، طلباً للجواب الشّافي ، والتبيين الوَافي ، وذلك حُسن ظنٍّ منهُم بأخيهِم ، والحالُ أنّنا ما بلغنَا مرتبَة أولئكَ الأعلام النُظّار من عُلماء العترَة الأعلام ، والشّيعَة الكِرام ، إلاّ أنّنا نجتهدُ الجَواب لأهميّة السّؤال ومُساعَدَةً لأهل العِلم في أوقاتِهم ، حريصاً على أن أنطلقَ من تأصيلاتِ أئمّة العترَة لا أحيدُ عنهَا ، وكيفَ يجوزُ الجَواب أهلَه وأربابَه صلوات الله عليهِم ، والمسَألة تأريخيّة ، مُقرّباً ما ابتعَد عن الطّالب من أقوالِهم ، رابطاً ذلك مُجتهداً بوثيقٍ من القَول ، الله نسألُ الإعانَة والإصابَة والأصلُ قولُ العترَة مُحكماً يَرجعُ إليه الأوّل والآخِر ، فكانَ من سؤال السّائل : ((أتمنّى أن أحصُل عَلى إجابَةٍ شَافِيَة مِنكُم ، وسُؤالي هُو يَذكُر البَعض بأنّ عُمر بن الخطاب تزوج من ابنة الإمام عَلي بن أبي طالب عليه السلام أم كلثوم ، وَقَد عَلِمتُ بأنّ فِيه مِمن أنكَر ذَلك الخبر، ولذلك أرجو مِن الله ثمّ مِنكُم الإجابَة عَلى سؤالي هَذا وصلى الله وسلم على سيدنا محمّد وعَلى آلّه وسلّم)) ، وسأل سائلٌ آخَر فقَال : ((هَل زَوّجَ عَليّ رَضي الله عَنه ابنَته لعُمَر؟. وهَل تَدلّ هَذه المُصَاهَرَة عَلى المحبّة)) .

والجَواب :

أنّ المَسألة جِدّ دَقيقَة ، وينزلقُ خلفَها خَلقٌ كَثير ، إمّا إفراطاً وإمّا تفريطاً ، فأمّا المُفْرِطُون فيجعلونَ زواج عُمر بن الخطّاب من أمّ كلثوم بنت أمير المُؤمنين (ع) دليلاً على إسقاطِ مَدلول حَديث الغَدير ، وعلى مُوالاة أمير المُؤمنين (ع) لعُمر بن الخطّاب مُوالاةً كاملَة بلا تخطئَة تقدّم عَليه في الخِلافَة والإمامَة ، وهذا ميزانٌ قاصِرٌ عن القِسط والعَدل ، وليسَ ينظرُ به فقيهٌ مُحقّق ألمعيّ يَحتوي أطراف الأدلّة وسنبيّنُ ذلك بإذن الله تعالى ، نعم! وآخَرون فرَّطُوا فاتّجهوا لإنكَار وقوع ذلك التّزويج ، وهُنا سنتكلّم من أربع مقدّمات مُختصرَة جامعَة بإذن الله ، حيث أنّي لم أقِف على تحقيقٍ مجموعٍ يخصّها في كُتب الأصحَاب (فيمَا وقفتُ عَليه) إلاّ أنّ أصلَه موجودٌ في كُتبهِم ، فمن تلك المُقدّمات :

المقدّمة الأولى : وفيها تأصيلُ المسَألة :

وهي تبيينُ مُحكَمَاتٍ في المسألَة يجبُ أن لا يتعدّاها الباحثُ إلى غيرِهَا ، منهَا أنّ أميرَ المُؤمنين (ع) أعزّ من أن يَغصِبَه أحَدٌ على تزويجِ ابنتِه قَهْراً ، والقَهر غير الرّضا على كراهَة ، القَهر إجبارٌ وغَصْب ، وهذا فارق دَقيق فتأمّله في معرض هذا الجَواب ، نعم! ومِنَ المُحكمَات في هذه المَسألة أن تتيقّن أنفُسَنا إنصافاً بلا عاطفَة ، أنّ تزويجَ الرّجل لابنته يحتملُ عدّة مَعانٍ لا معنىً واحِد خصوصاً في مثل حالتِنا التأريخيّة هذه :

- المَعنى الأوّل : أنّه تزويجٌ من الوَليّ عَن رِضَاً تامّ بحال ذلك الزّوج تديّناً وعدالةً ، وهذا المَعنى غير متحقّق في مسألَة تزويج أمّ كلثوم عليها السّلام .

- والمَعنى الثّاني : أنّه تزويجٌ من ذلكَ الوليّ يصحبُه رِضاً تامّ معَ مُؤاخذَة على شُبهَةٍ مَا وقعَ فيها ذلك الزّوج ولم يتعمّد الجُحود من تلكَ الشّبهة ، ولو ظهرَ لوليّ المرأة أنّه تعمّد الجُحود من تلك الشّبهة لما زوّجَه ، ثمّ هُو مع ذلك يُؤاخذُه عَليها ويَنعاهَا عَليه ، وهذا المَعنى أيضاً وهذا المَعنى غير متحقّق في مسألَة تزويج أمّ كلثوم عليها السّلام .

- والمَعنى الثّالث : أنّه تزويجٌ من ذلكَ الوَليّ يصحبُه كراهيّة لذلك التّزويج ، ثمّ رِضَاً لأجْل كرامَة قَرِيبٍ عَقَدَ وأجازَ ذلك التّزويج فكان رضَا الوليّ مُروءةً مَعَ ذَلكَ القريب وإنفاذاً لكلمتِه ، وهذَا المَعنى هُو المتحقّق في مسألَة تزويج أمير المُؤمنين (ع) لأمّ كلثومَ (ع) بعَقد عمّه العبّاس رضوان الله عَليه ، وهذا مضمونُ كلامِ الأئمّة مجدالدّين المؤيّدي ، والمنصور بالله عَبدالله بن حمزَة ، والقاسم بن إبراهيم ، وزيد بن عَلي ، صلوات الله عليهِم ، وسنأتي عَليه ، ثمّ ذلك الرّضا الحاصِل لأجل ابتدَاء العبّاس رضوان الله عَليه بالعَقد كانَ من أمير المُؤمنين (ع) معَ مُؤاخذَة على شُبهَةٍ مَا وقعَ فيها عُمر بن الخطّاب وهي تقدّمه ، ولم يتعمّد معهَا الجُحود للنّص المحمّدي من ذلك التقدّم ، ولو ظهرَ لوليّ المرأة (أمير المُؤمنين (ع)) أنّه تعمّد الجُحود من ذلكَ التقدّم لما زوّجَه ، لأنّ مَنْ جحَد نصّاً من الشّريعَة وهُو يعلمُ وجهه كفرَ بالإجمَاع .

- والمَعنى الرّابع : أنّه تزويجٌ من ذلكَ الوَليّ يصحبُه كراهيّة بقَهر وغَصب وإجبَارٍ وإكرَاه ، وهذا المَعنى أيضاً غير متحقّق في مسألَة تزويج أمّ كلثوم عليها السّلام ، وأميرُ المؤمنين (ع) أعزّ وأجلّ من أن يُغتصب ذلكَ الأمرُ منه وهُو في يدِه وسيّده ومالكِهُ ، وليسَ تُحيطُه شبهةٌ مَا .

نعم! فظهَر لنَا من هذه المقدّمة أنّ أمير المُؤمنين (ع) أعزّ مِن أن يُقهَر على زواجِ ابنتِه ، ثمّ أنّ عدَم القَهر ذلك والتّزويج ليس شرطُه الرّضا التّام ، ودليلُ ذلك اليَوم مَلموسٌ فليسَ كل من يُزوّج ابنتَه راضٍ

رضاً تامّ عمّن يُزوّجهُم ، وقد يكون له تحفّظات كبيرَة أو صغيرَة على ذلك الزّوج ، ولكن لعوامِل أو أخرَى لم تمنَع تلك التحفّظات من ذلك التّزويج ، إلاّ أن يُقَال أنّ كلّ تزويج يَدلّ على الرّضا المُطلق من ذلك الوَلي بذلك الزّوج ، أو المحبّة والموالاة مُنقطعَة النّظير ، وهذا يُخالفُه الواقِع والتأريخ ، ومعلومٌ أنّ رسولَ الله صلوات الله عَليه وعلى آله تزوّج أمّ حبيبَة بنت أبي سُفيان ، وكلّنا يعرفُ من هُو أبو سُفيان ، ولو تأمّلنا هذا الزّواج المحمّدي من أمّ حبيبَة فقَط لكفانَا جواباً من هذه المُقارنَة وذلكَ التّأصيل من تزويج أمّ كلثوم لعُمر بن الخطّاب ، هذَا وعُمر أفضَل من أبي سُفيان بلا شكّ ، ثمّ أيضاً سيّدة نساء أهل الجنّة آسيَة بنت مُزاحِم (ع) كانت زوجةً لفِرعون عدّو الله ، فهل نُؤصّل من ذلكَ عقيدةً مَا في فِرعون ، فتدبّره فهُو يكفي اللّبيب ، نعم! وقد أخبرنَاك وبيّنا لكَ أخي البَاحث والسّائل أنّ المعنى الثّالث هُو المتحقّق من تزويجِ أمير المُؤمنين (ع) وسُندلّل عليه في المقّدمات القريبَة، و نشيرُ أيضاً من ذلك المعنى الثّالث أنّ ذلك التّزويج وإن كانَ عَن رضاً لأجلِ غيرِه مع كراهيّة من تلقَاء ذاتِه (ع) ، فإنّ ذلك التّزويج بعُمومه يدلّ قطعاً على أنّ ذلك الزّوج ليسَ جاحِداً بالله تعالى ، أو كافراً ، وإلاّ لَمَا جازَ تزويجُه ، ثمّ في المُقابل فإنّ ذلك التّزويج لا يَعني التّنزيه من عَدم الوقوع في الفِسق (غير الظّاهر والمُرتبط بالنّوايا) نتيجَة ذلك التقدّم على أمير المُؤمنين (ع) بعد النّص المحمّدي ، فالذي يظهَر لنَا أنّ أمير المُؤمنين (ع) لم يكُن يُعامِل مَن تقدّمه مُعاملَة الكفّار ، ولا مُعاملَة مَنْ هُو راضٍ عنهُم مُوالٍ لهم ولاءً تامّاً، بل كانَ كثير التشكّي منهُم ثمّ كانَ موتُ الزّهراء واجِدَة وغاضبَة أمرٌ عَظيمٌ مع عصمتِها وثبوت أنّ غضبها غضبٌ لله تعالى ، فهذا كلّه أوجَد الشّبهَة التي غابَت عنّا ، وأصلُ تلك الشّبهَة الغائبَة عدَم مُعاملةِ أمير المُؤمنين (ع) لهُم مُعاملَة الكفّار ، وتشنيعُه (ع) عليهم بما يُخلّ بأصل اعتقَاد الإمامَة ، ولا يقطعُ على الجُحود منهُم لهَا ، (جُحود النّص) ، ثمّ لم يكُن يُعاملُهم مُعاملَة فسّاق التّصريح وهُم مُتعمّدوا مُخالفَة أمر النّبي صلوات الله عَليه وعلى آله ، وإنّما محلّهم التّأويل ، وذلكَ التّأويل يحكُم فيه الله تعالى إن كان يستحقّ أن يكونَ لأصحابه عُذراً عندَ الله تعالى فالله عدلٌ لا يَجور ، وإن كانَ فيما بيننا وبينَ الله تعالى فأثبَتنا تخطئةً عامّة لمخالفَة النّص وتوقّفنا ولَم نُكفّر ولَم نلعَن اقتداء بسَادات العترَة ، ثمّ لم نُثبت رضاً تامّا من ذلك التّزويج لأجل الأدلّة التي سَتأتي من أقوال أئمّة العترَة ومصنّفاتِهم ، نعم! ولا أعلمُ إلاّ أنّ مَن قَد أحاطَ بهذه المقدّمة إحاطةً تامّة فقد أتى على أصل هذا الجَواب كلّه .

نعم! ثمّ نشيرُ مُنبّهين إلى أنّ مَنْ ذهبَ إلى أنّ ذلكَ التّزويج ، يُدلّ على تصَحيح قول المُخالفين للزيديّة من إثباتِ مُوالاة أمير المُؤمنين (ع) لعُمر بن الخطّاب وأنّه لا يوجَد نصّ ، وأنّه (ع) لا يُخطّئ عُمر بن الخطّاب في تقدّمه وخلافتِه ، فقولُ مَنْ لم يجمَع بين أطراف الأدلّة ، وذلك أنّ إنكارَ أمير المُؤمنين على تقدّم أبي

بَكر قبل عُمر معلومٌ من تأخرّه ستّة أشهُر ، ثمّ مَعلوم من قولِه بالاستبدَاد عَليه في هذا الأمر وشاهدُ ذلك في البُخاري ، ثمّ من خِطبِه وأقوالِه التي زبرتَها مُصنّفات الأمّة شيعةً وسنّة من عدَم رضاه وأنّه يُضام في أمر إمامتهِ بعد نبيّ الله صَلوات الله عَليه وعلى آله ، وقبلَ ذلك معلومٌ من الأحاديث المحمديّة الصّحيحَة في أمر إمامته بعد النّبي صَلوات الله عَليه وعلى آله الغدَير ، والمنزلَة ، وآيَة الولايَة ، وآيَة التّبليغ ، وغيرهَا ، ثمّ ذلك مَعلومٌ أيضاً من إجمَاع أئمّة العترَة سادات بني الحسن والحُسين ثقَل الله الأصغَر قُرنَاء القرآن أوّلهم وآخرُهم على أنّ أمير المُؤمنين (ع) هُو الإمام بعد رسول الله صَلوات الله عليه وعلى آله بالنّص ، وأنّ مَن تقدّم عليه مُخطئ ، وإن كانُوا لا يُكفّرون ولا يَلعنون ولا يسبّون من تقدّمه (ع) ، وإنّما يتوقفون فيهِم اقتداءً بسلفِهم أمير المُؤمنين علي والحسَنان ، ولا يَقطعونَ بكِبَر معصيتِهم أو صِغرهَا ، قالَ الإمَام المنصور بالله عَبدالله بن حمزَة (ع) في مسألة سبّ من تقدّم على أمير المُؤمنين ، وهُو يذكرُ نوعَ خطيئة من تقدّم كِبَراً وصِغراً : ((وَتلك الخطايا والمَعَاصي للتقدم عَلى عَليّ عَليه السلام لَم بُلوغُها حَدّ الفِسق فَتنقَطِع العِصمَة، وإنّما يَجوز أن تكون كَبيرَة وأن تكون صَغيرَة، ولمّا يَظهَر لنَا عَلى ذَلِك دَليل، ولا بَلغَنَا عَن سَلفنا الصّالِح عَليه السلام مَا نَعتَمِدُه في أمرهِم، وإنّما نَشكُو إحدَاثَهم وتَقَدُّمَهُم عَلى إمَامِهِم)) [المجموع المنصوري] ، ثمّ ذكرَ الإمَام (ع) حُرمَة وما قدّمه من تقدّمَ بَين يديّ رسول الله صَلوات الله عَليه وعلى آله ، نعم! فهذه الأدلّة كلّها القاضيَة والقاطعَة عند أهل الإنصَاف بإمامَة أمير المُؤمنين (ع) واستحقاقِه وتخطئتِه لأجلهَا على مَن تقدّمه ، لا يُمكن أن يُعارضَها أو يُسقطَها ذلك التّزويج الذي أصلُه يدلّ على احتمالات كثيرَة كمَا قدّمنا من الرّضا المُطلق ، أو الرّضا لأجل الغَير معَ كراهيّة النّفس ، أو الإكرَاه ، فتفهّم أخي الباحث أصل القضيّة بلا عاطفَة تُفسدُ عليكَ أصل بحثِك ، فإنّك إن استخدمتَ العاطفَة حاكمتَ الدّليل القَطعيّ إلى العاطفَة ، والمُحكَم إلى المُحتمَل ، ثمّ لن تكون مُنصفاً في نتيجتِك ، ولا محموداً .

المقدّمة الثّانية : وفيَها إثباتُ وقوع التّزويج من عَدَمِه عند الزيديّة :

نعم! وأمرُ ذلك التّزويج ووقوعُه وحُدوثه عندَ سَادات بني الحسَن والحُسين ثابِت ، قالَ الإمَام مجدالدّين بن محمّد بن منصور المؤيّدي (ع) في معرض إنكارِه على مَن أنكرَ أنّ بنات النّبي صَلوات الله عليه وعلى آله لسنَ بناتَه وإنّما ربائبُه ، فقال (ع) : ((ومِن هَذا الغلوّ الملوم، مَا يتكلّمون به في أمّ كلثوم بنت أمير المؤمنين وفَاطمة الزهراء ـ عليهم السلام ـ ، ومَا كَان لِمثل كلامهم السّخيف هَذا أن يُنظر إليه أو يُجاب عليه ، ولكن قَصدت التّنبيه لئلا يغتر به جَاهل أو يَفتَتن به غَافل ، وحَسبنا الله ونعم الوكيل. تَزوّجَها عُمر، وفي قِصّة العَقد أخبار متضاربة ، أمّا التّزويج فقَد وقَع بلا رَيب، وقَد كَان اعتذر أمير المؤمنين – عليه السلام –

بصِغَرِهَا وَكِبَرِه، ثمّ رَضِي بَعد ذَلك قَطعاً)) [لوامع الأنوَار] . نعم! فهذا قولُ الإمَام المؤيّدي (ع) ، وقولُه (ع) : ((ثمّ رَضِي بَعد ذَلك قَطعاً)) ، المقصودُ به الإجازَة بعد الكراهيّة لأجل تدخّل عمّه العبّاس بن عبدالمطّلب رضوان الله عليهِم ، نعم! ثمّ لم أقِف فيمَا بحثتُ عنه في مصنّفات الأصحَاب على مَن أنكرَ أمر التّزويج هذَا .

المقدّمة الثّالثة : وفيهَا قصّة التّزويج ورواياتُه من طريق الزيديّة :

وفي هذه المقدّمة فاعلَم أنّ أمرَ الخِطبَة من عُمر بن الخطّاب ثابِت ، ثمّ كانَ الكلامُ فيما بينَه وبين أمير المُؤمنين بعد الخطبَة قَد تفاوتت فيه روايات أهل الحَديث والمذاهب أقوال كثيرَة مُتناقضَة ، والمقام مقام الاختصَار ، والإتيان بما وردَنا من طريق أئمّة العترَة ومُصنّفات الزيديّة ، فإنّي أكتفِي بذلك ، فمِنْ تلكَ الأقوال والرّوايات:

١- قالَ الإمَام المنصور بالله عبدالله بن حمزَة (ع) من كلامٍ له أو روايةٍ ينقلُها : ((وفي هَذه السّنة خَطب عُمر إلى علي -عَلَيْه السَّلام- أم كلثوم ابنة فاطمة -عليها السلام-، فقَال عَليّ -عَلَيْه السَّلام-: إنكَ امرؤ قد حُلْت [أي كَبرت وشِخْت] ، وهِي صَبيّة صَغيرَة لا تَعرِف حَقّك، وأنتَ مُحتاج إلى امرأة تَعرِفُ حَقّك. فَقَال عُمر: لَم أذهَب حَيث ذَهبت، ولكنّي سَمعتُ رَسول الله -صَلَّى الله عَلَيْهِ وآله وَسَلَّم- يقول: ((كلّ سَبب ونَسب وصِهر يَنقطع يَوم القيامة إلاّ سَببي ونَسبي وصِهري)) ، فَأردتُ أن يَكون لِي سَببٌ وَصِهر مِن رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وآله وَسَلَّم، فَكَرِه عَليّ ذلك، وخَرَج مِن عِندِه، وعُمر يَتوقّد مِنَ الغَضَب، فدخَلَ العَبّاس وَقَد وَرمَ أنف عُمر من الغَضَب، فقال: والله يَا بني هاشم لأفعَلنّ ولأفعَلنّ. قَال العباس -رضي الله عنه-: ومَا عَليكَ أنَا عَمّه، وأنَا أزوِّجُك ، فَزَوّجَه وَسَرَد آخر الحِكَاية)) [الشّافي] .

نعم! وهُنا أخي البَاحث تجِد في كلامِ أو نقلِ الإمَام المنصور بالله عَبدالله بن حمزَة (ع) أموراً مهمّة ، منهَا أنّ أمير المُؤمنين (ع) اعتذرَ لعُمر بكِبرِه وصغِر ابنتِه ، وأنّ عُمر قدّم لهُ عُذرَه في استحبَاب القُرب من رسول الله صَلوات الله عَليه وعلى آله لعدَم انقطَاع السّبب والنّسب ، ثمّ معَ ذلكَ لم يقبَل أمير المُؤمنين (ع) ذلكَ من عُمر وخرجَ من عندِه ، ثمّ غضبَ عُمر ، فتوعّد عُمر بني هاشِم ، والعبّاس كانَ حاضراً ، فكأنّ العبّاس رضوان الله عَليه أرادَ أن يحلّ ذلكَ الخِلاف بإقرار التّزويج لاعتبَار أنّه جدّ أم كلثوم وله عندَ ابن أخيه كلمَةٌ وجَاه .

٢- ويؤيّد ما جاء عن الإمَام المنصور بالله عَبدالله بن حمزَة (ع) ما جَاء في النّور الأسنَى الجامع لأحاديث الشّفا ، قالَ : ((ورَوى القَاسم بن إبراهيم أنّ عُمَر لمّا خَطب إلى علي عَليه السلام فَامتَنَعَ وَخَرَج، وَرم أَنفُ

عُمر من الغضب، وقال: مَالي ولبَني هَاشِم، والله لا تَركت لَهم مَأثرة إلاّ هَدَمتُها، فَقَال العبّاس: أنَا عَمّه، وأنَا أزوِّجُك فَزَوَّجَه، فَكان عَقْداً مِن غَير دُخُول)) ، قلتُ : وقد كان ذلكَ العَقدُ تمّ بعقدِ العبّاس لا بعقدِ أمير المُؤمنين (ع) فتنبّه لهذه فهي دقيقَة ، والدّخول كانَ بعدَ ذلك وله تَفصيل يُحقّق .

٣- ويؤيّد مَا جاء عن الإمَامين المنصور بالله ، والقاسم بن إبراهيم ، ما رواه الحافظ الكَبير محمّد بن منصور المُرادي بإسنادٍ لم يظَهر لي إلاّ صحّتُه على شرطِ الزيديّة ، قَال : ((حدّثنا عَبّاد بن يَعقُوب، عَن أبي عَلي القَطّان [وهُو سَهل بن زياد] ، عَن أبي الجَارُود [زياد بن المُنذر] ، عَن زَيد بن عَلي ، قال: دَخلَ عَلي -عليه السلام- على عمر، فَخطب إليه أمّ كُلثوم، فَقَال عَلي: أنت رَجُل قَد حُلت، وَهِي صَغيرَة، تُريد مَنْ هِيَ أعرَف بحَقّك مِنهَا فَخَرَج ، ودخَل العَبّاس، فَأخبرَه عُمَر، فقَال: أنا عَمّه، وأنَا أزوِّجُكَ فَزَوّجَه)) [أمالي الإمَام أحمد بن عيسى] .

نعم! ومن هذه الرّوايات والأقوال عن أئمّة العترَة سادَات بني الحسَن والحُسين ، تظهَر لنَا قصّة التّزويج كيفَ كانَت ، ومَن هُو العاقدُ لعُمر بن الخطّاب على أمّ كلثوم وأنّه العبّاس بن عبدالمطّلب لا أمير المُؤمنين (ع) ، وإنّما أمير المُؤمنين لم يردّ عقد عمّه وإن كانَ كَارِهاً ، إذ لو لَم يكُن كارِهاً لَمَا خرجَ بما أصلُه جَرَّ إلى غَضب عُمر ، وذلك دَليلُ عَدَم الرّضا ، فتزويجُ أمّ كلثوم بعُمر بن الخطّاب كان بعَقدِ العبّاس لا بعقدِ أمير المُؤمنين (ع) ، بلا قَهْر وإنّما بإجازَة العَقد معَ الكراهيّة وعَدم الرّضا ، وهُو مضمون آخِر كلامَ الإمام مجدالدّين المؤيّدي (ع) .

المقدّمة الرّابعة : وفيهَا خُلاصَة القَول في مسألة تزويج أمّ كلثوم بعُمر بن الخطّاب :

وخُلاصَة المقدّمات الثّلاث السّابقَة ، هي أنّ أمير المُؤمنين (ع) لم يُزوّج عُمر ابتداءً ولا رضيَ ذلك لدليل خُروجِه من مجلسِ عُمر ، ثمّ استدَعى عُمر العبّاس بن عبدالمطّلب وأخبرَه ذلك الخبَر فزوّج وعقَد العبّاس أمّ كلثوم من عُمر بن الخطّاب ، ثمّ لمّا كانَ ذلك كذلك يظهَر من قولِ الإمَام المؤيّدي (ع) أنّ أمير المُؤمنين (ع) أجازَ ذلك العَقد ولم يردّه على عمّه العبّاس معَ ما قدّمناه في المقدّمة الأولى وباستحضَار أنّ منزلَة عُمر لم تُكن منزلَة الجاحِد الكافِر في الدّين عندَ أمير المُؤمنين وإن كان مُخطئاً قَطْعاً عندَ أمير المُؤمنين (ع) ، قالَ الإمَام المنصور بالله عَبدالله بن حمزَة (ع) : ((وأما تزويج عمر: فَقَد أوضَحنا السّبب في ذلك فيمَا تَقدّم وأنّ العبّاس رَضِيَ الله عَنْه فعَل ذَلك مِن قِبَل نَفسِه لِتلك الأمُور التي حَكينَاها ولسوَاهَا)) [الشافي] ، وقد كانَ الإمَام المنصور بالله (ع) يرى أنّ عليّاً عليه السّلام كانَ كارهاً لأصل ذلك الزّواج ، نعم! إلاّ أنّ الرّضا كان

لاحِقاً بعد كلامِ عمّه العبّاس وعَقدِه ، فتنبّه لذلك ، وتنبّه لمّا نقلنَاه من زواج رسول الله صَلوات الله عَليه وعلى آله بأمّ حبيبَة ، وزواج آسَية بفرعون .

نعم! وبهذه المقدّمات الأربع نختم جوابَنا على هذه المسألة التي قد زلّت فيهَا أقدامٌ أفرطَت وفرّطَت ، ونعوذُ بالله من التجنّي والتعّدي لأقوال أئمّة العترَة ثقل الله الأصغَر ثاني الحَبلين المَمدودين من السّماء رحمةً لأهل الأرض ، وإلاّ فإنّ هُناك روايات عندَ غير الزيديّة فيها شناعَة وتَضَارُب في هذه المسألَة ، وقد وجدتُ قولَ العترَة هُنا أعدَلها وأقرَبها وأمتنَها وأدلّها وأبعدَها عن التّضارب ، وقد أسوقُ بعض تلكَ الرّواية من كتب أهل الإسلام خدمةً للباحِث والمهتمّ ، وبها أختم هذا الجَواب نافلةً للبَاحث ، وسيظهَرُ لهُ إن تدبّر صَفاء ما انتخبَه أهل البيت سَادات بني الحسَن والحُسين في هذه الحادثَة ، لأنّنا لا نُصحّح روايَة الفَريقين الآتين السنيّة والإماميّة .

أوّلاً : ما جَاء في هذا التّزويج من طريق الفرقَة السنيّة :

١- روى ابن سَعد ، بإسنادِه ، عَن عطاء الخراساني : ((أنّ عُمَر أمهَر أمّ كُلثوم بنت علي أربعين ألفا . قال محمّد بن عمر وغَيره : لما خَطَب عُمر بن الخطاب إلى علي ابنته أم كلثوم ، قَال : يَا أمير المؤمنين إنّها صَبيّة ، فَقَال : **إنّك والله مَا بِكَ ذَلِك ولكن قَدْ عَلِمنَا مَا بِكَ** ، فَأمَر عَلي بِها فَصنعت ثمّ أمرَ بُبرد فَطواه وقال : انطَلِقي بِهذا إلى أمير المُؤمنين فَقُولي أرْسَلَنِي أبي يُقرِئكَ السّلام، وَيقول : إنْ رَضِيتَ البُرد فَأمْسِكهُ وإن سَخِطْتَه فَرُدّهُ، فلما أتَت عُمر ، قَال : بَارك الله فِيك وفي أبيك قَد رَضِينَا ، قَال : فرجعت إلى أبيها فَقَالت : مَا نَشَر البُرد ولا نَظر إلاّ إليّ ، فَزَوّجَها إيّاه فَولدَت لَه غُلاما يُقَال لَه زَيد)) [طبقات ابن سَعد] .

تعليق : وهُنا تأمّل قولَ عُمر بن الخطّاب لأمير المُؤمنين (ع) : ((**إنّك والله مَا بِكَ ذَلِك ولكن قَدْ عَلِمنَا مَا بِكَ**)) ، تجد فيه امتنَاع وكراهيّة أمير المُؤمنين (ع) لذلكَ التّزويج ، وقريبٌ ما ذكرَه الدّولابي ، قالَ : ((قال ابن إسحَاق : فحدثني عاصم بن عمر بن قتادة ، قال : خَطبَ عُمر بن الخطاب إلى عَلي بن أبي طالب ابنتَه أم كلثوم فأقبلَ عَليٌّ عَليه وقال : هِي صَغيرَة ، فقَال عُمَر : **لا والله مَا ذَلِكَ بِك لَكن أرَدْت مَنعِي** فَإن كَانت كما تَقول فَابعثها إليّ فَرجَع عَليّ فَدَعاها فأعطَاها حُلة وقال : انطلقِي بِهذِه إلى أمير المؤمنين)) [الذريّة الطّاهرة] . فتأمّل قولَ عُمر : ((**لا والله مَا ذَلِكَ بِك لَكن أرَدْت مَنعِي**)) ، وإرسالُ أمير المُؤمنين (ع) لو صحّت تلكَ الأخبَار فإنّما هُو تزهيدٌ لعُمر لمّا كانَت أمّ كلثوم فعلاً صغيرَة ، إلاّ أنّ عُمر لم يقتنِع بذلك من صِغرِهَا .

٢- روى الخَطيب البَغدادي ، بإسنادِه ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ ، قَالَ : خَطَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ابْنَتَهُ مِنْ فَاطِمَةَ وَأَكْثَرَ تَرَدُّدَهُ إِلَيْهِ ، فَقَالَ : يَا أَبَا الْحَسَنِ مَا يَحْمِلُنِي عَلَى كَثْرَةِ تَرَدُّدِي إِلَيْكَ إلا حَدِيثٌ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " كُلُّ سَبَبٍ وَصِهْرٍ مُنْقَطِعٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إلا سَبَبِي وَنَسَبِي " ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ سَبَبٌ وَصِهْرٌ ، فَقَامَ عَلِيٌّ فَأَمَرَ بِابْنَتِهِ مِنْ فَاطِمَةَ فَزُيِّنَتْ ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ ، فَلَمَّا رَآهَا قَامَ إِلَيْهَا فَأَخَذَ بِسَاقِهَا ، وَقَالَ : قُولِي لأَبِيكِ قَدْ رَضِيتُ ، قَدْ رَضِيتُ ، قَدْ رَضِيتُ ، فَلَمَّا جَاءَتِ الْجَارِيَةُ إِلَى أَبِيهَا ، قَالَ لَهَا : مَا قَالَ لَكِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ؟ قَالَتْ : دَعَانِي وَقَبَّلَنِي ، فَلَمَّا قُمْتُ أَخَذَ بِسَاقِي ، وَقَالَ : قُولِي لأَبِيكِ قَدْ رَضِيتُ ، فَأَنْكَحَهَا إِيَّاهُ فَوَلَدَتْ لَهُ زَيْدَ بْنَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَعَاشَ حَتَّى كَانَ رَجُلا ثُمَّ مَاتَ .. [تاريخ بغداد] .

تَعليق : وفي هذا الرّاوية تأمَل قولَ عُمر : ((يَا أَبَا الْحَسَنِ مَا يَحْمِلُنِي عَلَى كَثْرَةِ تَرَدُّدِي إِلَيْكَ)) ، ففيه إثباتُ كثرَة التّردد في أمر الخِطبَة ، وهذا يدلّ على كراهيّة أمير المُؤمنين لأمر التّزويج ، وما جاء في هذا الخَبر من فِعلٍ فمُنكرٌ لا شكّ في ذلك ، فهي روايَة غير صَحيحَة ، وأتينَا بها لأجل محلّ الشّاهد تظافُراً وإبرازاً لَمن قد يظنّ الرّضا المُطلق الابتدائي من أمير المُؤمنين (ع) ، نعم! ويقويّ ذلكَ الشّاهد من إلحَاح عُمر على أمير المُؤمنين (ع) ما رواه الرزّاز ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَاصِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، قَالَ : صَعَدَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الْمِنْبَرَ ، فَقَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ ، أَمْرٌ وَاللَّهِ مَا حَمَلَنِي عَلَى الإِلْحَاحِ عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إلا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يَقُولُ : " كُلُّ سَبَبٍ وَنَسَبٍ وَصِهْرٍ مُنْقَطِعٌ إلا نَسَبِي وَصِهْرِي ، فَإِنَّهُمَا يَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَشْفَعَانِ لِصَاحِبِهِمَا " [تاريخ واسط] .

ثانياً : ما جاءَ في هذا التّزويج من طريق الفرقَة الإماميّة :

منهَ ما رواه ثقة الجَعفريّة محمّد بن يعقوب الكُليني ، بإسنادِه ، عن زُرَارةَ ، عَن أبي عبد الله (ع) ، فِي تَزويج أمّ كلثوم ، فَقال: ((إنّ ذَلِكَ فَرجٌ غُصِبْنَاه)) [أصول الكافي:٣٤٦/٥] ، وقصّة أخرَى أنّ تلَك التي تزوّجها عُمر بن الخطّاب جِنيّة تمثّلت في صُورَة أمّ كلثوم أحضرَها أميرُ المُؤمنين (ع) من نَجران ، ففي بحار الأنوار : عَن عُمر بن أذينة قَال: قِيل لأبي عبد الله (ع) : إنّ النّاس يَحتجّون علينا ويقولون: إنّ أمير المؤمنين(ع) زَوّج فُلانَا ابنَته أمّ كلثوم ، وكَان متكئا فجَلس وقال: أيقُولون ذلك؟!. إنّ قَومَاً يَزعمون ذلك لا يَهتدون إلى سَواء السَّبيل ، سُبحان الله مَا كَان يَقدر أمير المؤمنين (ع) أن يَحُول بَينه وبَينها فيُنقِذَهَا؟! ، كَذَبُوا وَلم يَكُن مَا قالوا ، إنّ فُلانا خَطب إلى علي (ع) بِنته أمّ كلثوم فَأَبَى عَلي (ع) ، فَقال للعبّاس: والله لئن لم

تُزوجني لأنتزعَنّ مِنك السِّقَاية وزَمزم ، فَأتى العَبّاس عَليّا فَكلّمَه فَأبى عَليه فَألَحّ العَبّاس فَلما رَأى أمير المؤمنين (ع) مَشقّة كَلام الرّجل عَلى العبّاس وأنّه سَيفعل بالسّقاية مَا قَال ، أرسلَ أمير المؤمنين (ع) إلى جِنّية مِن أهلِ نَجران يَهودية يُقال لها سَحِيفة بِنت جريرية فَأمرَها فَتمثّلت في مثال أم كلثوم وَحُجِبَت الأبصَار عَن أم كلثوم ، وبَعث بها إلى الرّجل فَلم تَزل عِنده حتّى أنّه استراب بها يَوماً ، فقال: مَا في الأرض أهل بَيت أسحَرُ مِن بني هاشم ثمّ أرادَ أن يُظهر ذلك للناس فَقُتِلَ وحَوَت الميراث وانصرفت إلى نَجران وأظهَرَ أميرُ المؤمنين (ع) أمّ كلثوم)) [بحار الأنوار:٤٢/٨٨] . قلتُ: وذلكَ خُرافَةٌ لا شكّ ، نعَم! وأمّا الشّيخ المُفيد فقَد أنكرَ التّزويج مُضعّفاً لطُرقه ، واستعجبَ بعض أصحابِه من الإماميّة ذلك عَليه مع ورود الأخبار الكثيرَة الصّحيحة من طُرق الإماميّة في إثبات ذلك الزّواج .

نعم! و بهذا وما مضى أختم هذا الجَواب ، سائلاً الله تعالى أن يكونَ حقّه أكثر من باطِله ، ومُصليّا ومُسلّما على سيدّنا محمّد وعلى آله الأطهَار .

وكتبه / الكَاظم الزّيدي ، غفر الله له ولوالديه وللمُؤمنين ، آمين .

يوم الخَميس ، ثاني أيّام التّشريق نفعنَا الله ببركتِه وبركَة الحجّ العَظيم .